التَّنْمِيَةُ المُستَدامَةُ في نَهْجِ البلاغَةِ وأبعادُها الاقتصادِيَّة والاجتماعيَّة

أ.م.د. محسن كامل غضبان
جامعة الكفيل – كلية القانون

توطئة:

يُمثِّلُ كتاب نهجِ البلاغة مقطوعات مختارة من كلام الإمام علي عليه السلام في الخطب والمراسلات والوصايا العامة والخاصة، اشتملت على وثائق سياسية تعكس منهجه في إدارة شؤون الدولة الإسلامية، ورعاية مصالح الأمة، وتحقيق سعادتها على الأصعدة والمستويات كافة. ولمّا كان الاقتصاد عَصبَ الحياة بالنسبة للدولة الإسلامية كان من الطبيعي أن يأخذَ نصيبه من كلام الإمام عليه السلام، إذ يجدُ الناظر في كتاب نهج البلاغة حشداً للنصوص المشتملة على رُؤى وأفكار في مختلف الانشطة الاقتصادية، لكن ما تجدر الاشارة إليه أنَّ ما شغل ذهن الباحث وأخذ مساحة واسعة من وقته وتفكيره تحديد الأمثلة والشواهد المندرجة تحت العنوان، وقد اسفرتَ عملية البحث عن العثور على بعض الأمثلة

من خارج كتاب نهج البلاغة كان لا بدَّ من ذكرها؛ لعلاقتها المباشرة بموضوع التنمية المستدامة، لكنَّ ذلك لا يعني خروج الباحث عن مجال بحثه، بوصف أنّ الأمثلة المذكورة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.

وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ التساؤل الذي ينبثق في ذهن الباحث هو: هل كان للسياسات المالية والاقتصادية التي نظَّر لها الإمام عليه السلام أثرها في معالجة مشاكل الفقر والبطالة والتمايز في العطاء؟، وهل أُتيحت لها فرصة التطبيق على صعيد الواقع أم أنَّها ظلَّت في إطارها النظري فحسب؟، وبناءً على هذا التساؤل فقد انقدحت في ذهن الباحث جملة من الفرضيات والتساؤلات ينوي التحقق منها عبر هذه الدراسة، فكان من بين تلك الفرضيات:

١. إذا كان نَهْجُ البلاغة يَتَضَمَّن جملة من الرُؤى والأفكار الاقتصادية، فهل تمَّ توظيف تلك الأفكار في القضاء على ظاهرة الفقر في حكومة الإمام علي A، أم أنّ الظروف حالت دون تحويل تلك الأفكار إلى واقعٍ عملي؟

٢. إذا كان ثمَّةَ توظيف لرُؤى وأفكار الإمام عليه السلام الاقتصادية، فهل قدَّم لنا التأريخ نماذجَ حيَّة من تطبيقات تلك الأفكار وانعكاسها على الواقع الاقتصادي في حياة الفرد والجماعة؟

٣. هل انْتَجَتْ سياسات الإمام علي عليه السلام في مجالها الاقتصادي عواملَ لإيجاد الثروة وتنمية الموارد الطبيعية للدولة الإسلامية؟

٤. وإذا كان للرؤى والأفكار الاقتصادية في نهج البلاغة أثرها في حياة الفرد والجماعة، فهل ثمَّة آليات أسهمت في تطبيق تلك الأفكار على صعيد الواقع؟

٥. إذا كان هناك آليات لمعالجة الفقر في حكومة الإمام علي عليه السلام فهل تتوافق مع آليات وبرامج التنمية المستدامة في الحفاظ على ثروات الأجيال اللاحقة؟

وللإيفاء بهذه الفرضيات والتساؤلات العلمية التي تقوم عليها هذه الدراسة سيحاول الباحث الاجابة عنها استيفاءً لها عبر مبحثين، سبقهما تمهيد تناول به الباحث: (مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية) فيما تناول المبحث الأول: (مظاهر السياسة المالية للإمام علي عليه السلام وعلاقتها بالتنمية المستدامة)، أمَّا المبحث الثاني فكان في: (التنمية المستدامة في فكر الإمام علي عليه السلام وسبل إيجاد الثروة)، ثم ذُيِّل بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تمَّ التوصل إليها، تلتها قائمة بأسماء المصادر

والمراجع.

التمهيد
(مفهوم التَّنميةِ المُستَدامَةِ وأبعادُها الأساسيَّة)

أولاً: التنمية لغةً:

التنمية اسمٌ، مصدرُ نمَّى تنميةً، ونمَّى الأمرَ: بمعنى طوّرَهُ، والنماءُ يعني الزيادة، قال ابن منظور: «النَّماءُ: الزيادة، نَمَى يَنْمِي نَمْياً ونُمِيّاً ونَماءَ، زاد وكثر»[١]، لذا يُقال لمن سعى إلى رَفْعِ رأس ماله، وَزِيَادَةِ أَرْبَاحِهَ: أنّه نمَّى تجارته، والمال ينمو بالصدقة، ورُبّما قالوا: يَنْمُو نُمُوّاً بـــ (الواو) إلاّ أنَّه قليلٌ في اللغة[٢]

فالتنمية في عرف علماء اللغة تعني (الزيادة)، التي تعني النمو، والموجودات في هذا الكون جامدة، ونامية، فالنامية هي: كل موجودٍ من شأنه أن يكبر ويزداد مثل الإنسان والحيوان والنبات وغيرهُ من الاجسام النامية، ويُقابله الجسم الجامد أو الصامت مثل الحجَر ونحوه[٣].

ثانيا: المستدامة لغة:

كلمة مستدامة من مستدام وهي اسمُ مفعولٍ من استدامَ، ويعنى الاستمرار والثبات، فيقال للشيء إذا استمرَّ وثَبَتَ: مستدامٌ، واستدامَ فلانٌ اللهَ نعمةَ فلانٍ بمعنى سأله تعالى أن يُديمَها لَهُ ويجعلها ثابتةً ومستمرَّة[٤]، لذا يُقال للمطر: ديمٌ، فيقالُ: دامت السماءُ ديماً إذا استمرت بالمطر[٥].

ودوام الشيء إذا طال زمانه، ومنه الماء الدائم، والظلُّ الدائم، والنعيم الدائم، كما في قوله عزّ وجلَّ: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ }[٦]، «وعطاءٌ غيرٌ مجذوذٍ أي غيرُ مقطوعٍ»[٧]، لأنَّ الجَذَّ في اللغة يعني القطعُ[٨]، والعذاب الدائم، كما في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ}[٩].

ثالثاً: التنمية المستدامة اصطلاحاً:

يعدُّ مصطلح التنمية من المصطلحات التي لم تحدَّد بتعريفٍ معين؛ نظراً لارتباطه «بالخلفيات العلمية والنظرية والسياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف»[١٠]، وعلى هذا الأساس فقد تَعَدَّدت تعريفات التنمية تبعاً لتلك الخلفيات، فعلماء الاقتصاد ينظرون إليها من زاوية الزيادة السريعة في مستوى الانتاج، وعلماء الاجتماع ينظرون إليها من زاوية التغيير الذي

يستهدف تغير السلوكيات نحو الإيجابية والانفتاح بحيث تكون منتجة، في حين نرى علماء السياسة ينظرون إليها من جهة إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي، أمَّا علماء البيئة فجلُّ اهتمامهم ينصبُّ على البعد البيئي ومعالجة حالات التلوث، وغيرها من مشاكل البيئة[١١].

هذا ما يتعلق بمفهوم التنمية من دون إضافة، أمّا في حال أضيف هذا المفهوم إلى مفهوم المستدامة فيصبح لدينا مركبٌ لفظيٌ تحت عنوان (التنمية المستدامة)، وهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين على قول[١٢]، أو ثمانينيات القرن العشرين على يد مجموعة غير حكومية من الناشطين سنة ١٩٨٠م، تحت عنوان (world wildlife fund) الذي يعني: التنمية القابلة للإدامة، أو الاستمرار، أو الموصولة، أو المطَّردة، أو الموصولة[١٣]، وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بهدف تحقيق حالة من التوازن الاقتصادي، والدفع بالإنتاج إلى أعلى مستوياته، ليتسنى له تلبية الاحتياجات الضرورية لغالبية الافراد والمجتمعات.

وقد يجد الباحث صعوبةً في تحديد تعريفٍ معينٍ لمفهوم التنمية المستدامة بسبب معاناة هذا المفهوم من تزاحم التعريفات وكثرتها، بسبب حداثة الموضوع من جانب، وارتباطه بخلفيات سياسية واقتصادية وبيئية، من جانب آخر، لكن يُمكننا أن نختار بعضاً من تعريفات هذا المفهوم:

١. تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة (١٩٨٠م) فقد عرَّف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

٢. تعريف البنك الدولي: إذ عرفها بأنها: تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

٣. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في (ريو دي جانيرو) سنة (١٩٩٢م)، عرفها بأنها: ضرورة انجاز الحق في التنمية؛ حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

٤. تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): الذي يرى أن التنمية المستدامة عبارة عن: إدارة قاعدة الموارد الطبيعية

وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة[١٤].

وما إلى ذلك من التعريفات التي لا يتسع المقام لذكرها، بيد أنَّه يمكننا أن نعمل على تضييق مساحة تلك التعريفات لنقترب من تحديد المفهوم عن طريق حصره بالجوانب المادية والاقتصادية التي تركز على الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية بصورة تضمن الحد الأقصى من المنافع التنموية مع المحافظة على رصيد الأجيال المقبلة من التدهور والتناقص[١٥].

رابعاً: الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

بناءً على ما تقدم من التعاريف يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مفادها: أن التنمية المستدامة هي عبارة عن خطوات إجرائية تستهدف الإيفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة من دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على سدِّ احتياجاتها، وهذا يعنى أنَّها تمازج بين الجوانب البيئية والاقتصادية، وبمساهمة من مختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية على نحوٍ تفاعلي، وعلى هذا الاساس يتضح أن أهم ابعاد التنمية المستدامة:

البعد الاقتصادي:

يتوخى هذا البعد الحدّ من استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة سواءً أكانت من الموارد الظاهرية أو الباطنية، كما أنَّه يتوخى العقلانية في استخدام الإمكانيات الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية، والحدَّ من حالات التفاوت في مداخيل الأفراد والجماعات، وعليه فهي تعمل وفقاً لهذا البعد على تطوير النمو الاقتصادي الذي ينبغي أن يعتمد مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروات والمنتجات على جميع أفراد المجتمع الواحد؛ لأنَّ هذا المبدأ يساعد كثيراً على تنشيط عوامل التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي معاً[١٦].

البعد الاجتماعي:

يؤشر هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والناس، وإلى سُبل الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها، وإلى مكافحة الفقر والبطالة، وتوزيع الثروات، فضلاً عن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات بالمستوى الذي يعزز شعور الأفراد بأهمية دورهم بوصفهم المحور الذي تدور حوله عجلة التنمية المستدامة[١٧]، لذلك أكَّد مؤتمر (قمة الأرض) المنعقد في مدينة (ريو دي جانيرو) البرازيلية سنة (١٩٩٢م) على أهمية العلاقة بين الطبيعة والناس،

إذ أكَّد على ضرورة الاستجابة لمطالب الفقراء وحاجاتهم الضرورية من دون الإضرار بالبيئة، والتأكيد على أنَّ للبيئة قدرة محدودة على تزويد الأفراد والمجتمعات بما يلزمها من الموارد بغية استمرار النمو الاقتصادي[١٨].

البعد البيئي:

تعني الاستدامة من منظور بيئي أنَّ للمستهلك حدوداً ينبغي أن يقف عندها، وأن لا يتعداها، فمشاريع الاسكان مثلاً يجب أن يكون لها حدود معيَّنة تقف عندها، ومعدلات النمو السكاني يجب أن تكون لها آلياتها وبرامجياتها التي تعمل على خلق بيئات متوازنة سكانياً، وأساليب الانتاج، واستعمال الماء، وانجراف التربة والغابات، ومصائد الأسماك، وما إلى ذلك من حالات الاستهلاك التي يجب أن تكون لها حدود معينة يجري استغلالها على وفق مستويات مستدامة[١٩].

ونخلص مما تقدم إلى أنَّ التنمية المستدامة تعني: عملية توافق فعالة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تُنشئ علاقة ذات فاعلية من الناحية الاقتصادية، وذات عدالة من الناحية الاجتماعية، وذات حدود معينة في الاستهلاك من الناحية البيئية، لذا يمكن القول: أنّ العلاقة بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة علاقة تفاعلية لا يمكن فصل أحد أبعادها عن الآخر، كما لا يمكن المفاضلة بين بعد وآخر بسبب هذا التداخل والتكامل.

المبحث الأول
(مظاهر السياسة المالية للإمام علي عليه السلام وعلاقتها بالتنمية لمستدامة)

مَدْخَلٌ:

تنطلق السياسة المالية للإمام علي عليه السلام من منطلق مسؤوليته الدينية والإنسانية بوصفه خليفة أنيطت به مسؤولية الخلافة بما تتضمنه من مقتضيات ومتطلبات، يأتي في صدارتها حفظ كرامة الإنسان عن طريق توفير سُبل العيش الكريم، انطلاقاً من تعاليم الدين الحنيف الذي يعتمد مبدأ العدالة والمساواة كمنهج في توزيع الثروات، لذا انتهج الإمام عليه السلام هذا المنهج ضمن آليات متطورة تنسجم تمام الانسجام مع معايير وأسس (التنمية المستدامة) التي ظهرت مؤخراً.

فإذا كانت التنمية المستدامة تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتركز

على الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية بصورة تضمن الرفاهية والعيش الكريم للأفراد والمجتمعات، وتعمل على ترشيد الاستهلاك على وفق مستويات مستدامة، فإنّ ذلك عينه ما نظَّر له الإمام علي A، وعمل على تطبيقه، بل حوَّله إلى واقع انعكست آثاره على الناس عامة، منطلقاً من تعاليم القرآن الكريم الذي تحدث عن هذا المفهوم بأبعاده المختلفة قبل الف وأربعمائة سنة من ظهوره.

فمن حيث التأكيد على ضرورة المحافظة على خيرات الأرض، والحيلولة دون إفسادها قال تعالى: {... وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }[٢٠]، ومن حيث الترشيد في استغلال الموارد الطبيعية، واستهلاك الثروات الطبيعية التي تعدُّ العامل الأساس من عوامل التنمية المستدامة، والوسيلة العملية لحماية البيئة قال تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}[٢١]، وهو ما يظهر حصر الإسلام على الاعتدال في الانفاق، وفي شتى شؤون الحياة، ومن حيث استثمار الموارد الطبيعية على أساس العدالة والمساواة، وهو أحد الأهداف التي ترمي التنمية المستدامة تحقيقها، قال تعالى: {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا}[٢٢]، وما إلى ذلك من الآيات القرآنية كآية الفيء وآية الخمس وغيرها[٢٣].

لذلك جاءت نصوص نهج البلاغة ذات العد الاقتصادي على شكل وثائقَ قانونيَّة تكشف عن جهود كبيرة وواسعة بذلها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في رسم السياسات المالية الكفيلة بالحدِّ من ظاهرة الفقر، والبطالة، ومحاربة الفساد المالي والإداري بصورة تضمن استدامة الموارد الطبيعة للدولة الإسلامية، ومن أبرز مظاهر تلك السياسات:

أولاً: محاربة الفساد المالي واسترجاع الأموال العامة:

يأتي الفساد في معاجم اللغة العربية بالضدَّ من الاصلاح، قال الراغب الاصفهاني: «الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ويضاده الصلاح»[٢٤]، أمّا الفساد المالي كمركب لفظي فيعني: «أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة»[٢٥].

أمَّا في الاصطلاح فيعني: "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة، أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة»[٢٦]، مما يعني

أنَّها حالة من الانحراف المتعمد في إدارة الجوانب المالية والإدارية، وإساءة استخدام السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة.

ومن المنظور الشرعي يعرَّف الفساد بـــ: (البطلان)، بمعنى فساد المعاملة الشرعية بسبب مخالفتها للموازين الشرعية، أو لعدم تحق أحد شروطها وإن كانت تامة الأركان، بمعنى أنَّها فاقدة لشروط الصحة[٢٧].

وتُعدُّ ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر التي تعاني منها الشعوب قديماً وحديثاً، وتعود نشأته إلى وجود الإنسان، وهو ما يقرِّره القرآن الكريم بقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ }[٢٨]، وبقوله سبحانه: {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}[٢٩].

ولا تنحصر تداعيات هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي وعَرقِلة حركة التنمية الاقتصادية فحسب، وإنَّما تنعكس آثارها على مختلف الجوانب ذات المساس المباشر بحياة الناس، فضلاً عن تأثيرها المباشر على منظومة القيم المجتمعية، وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى أسباب فساد العامَّة من النّاس، بقوله: «إنَّما هي من فساد الخاصَّة»[٣٠]، والخاصة تعني طبقة معينة من بينها الحكّام الجائرون بحسب وصف الإمام عليه السلام[٣١]؛ لأنَّ الجورَ فسادٌ بما لهذه المفردة من معنى.

ومما تجدر الاشارة إليه أنّ المشكلة ليست بوجود الفساد المالي، أو الإداري، وإنما بغياب الإرادة الحقيقية في محاربة هذه الظاهرة المتغولة في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي حدا بالإمام عليه السلام أن يضع الضمانات اللازمة لمحاربة الفساد الذي ضربَ بأَطنابهِ كلَّ مفاصل الدَّولة بسبب السياسات المالية الجائرة التي سبقت حكومته، فكان أول اجراء اتخذه أن عَمَدَ إلى إلغاء تلك الاقطاعات التي اقطعها عثمان بن عفان لأعوانه وأقاربه وجعلها بحوزة بيت المال، ثم خطب بعدها قائلاً: «وَاَللَّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ اَلنِّسَاءُ وَمُلِكَ بِهِ اَلْإِمَاءُ لَرَدَدْتُهُ فَإِنَّ فِي اَلْعَدْلِ سَعَةً وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ اَلْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»[٣٢]، الأمر الذي يكشف عن إرادة حقيقة في محاربة الفساد المالي، واسترجاع ما يمكن أن يوفر للدولة أموالاً طائلة تُسخَّر في رفع غائلة الجوع والبؤس والحرمان عن الفقراء

والمعوزين.

أمَّا مع ولاته وعمّاله فقد عرفت عنه الشدَّة والحزم الشديدين تجاه أي شكل من أشكال الفساد المالي الى درجة بلغت حدَّ التهديد والوعيد بأشدِّ العقوبات، فقد كتب إلى عامله على البصرة يقول: «وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَماً صَادِقاً لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ اَلْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ اَلْوَفْرِ ثَقِيلَ اَلظَّهْرِ ضَئِيلَ اَلْأَمْرِ وَاَلسَّلَامُ»[٣٣]، إذ يمكن للمتبع أن يرى مبلغ الصرامة والحزم في كلامه إلى حدِّ القسم بالأيمان المغلظة في إنزال أشدِّ العقوبات بمن ظهرت عليه خيانة ولو كانت صغيرة.

وقد بلغ الأمر بالإمام عليه السلام أن يوبخ عامله عثمان بن حنيف لا لشيء إلّا لأنّه قبل دعوةً من أثرياء البصرة، فكتب إلية قائلاً: «أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْف، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَأْدُبَة، فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسْتَطَابُ لَكَ الأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْم، عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ، وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ...»[٣٤]، فكان يرى ذلك منافياً لمقتضيات الإدارة التي ينبغي أن تهتم بشؤون الرعية والسهر على مصالحها بدلاً من التزلف والتقرب إلى الأثرياء واصحاب النفوذ.

وفي اطار محاربة الفساد وتجفيف منابعه وضع الإمام عليه السلام مجموعة من اللوائح القانونية، والمعايير الخاصة في تولي المناصب الإدارية، تقوم على أساس اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة، وتبتعد عن مبدأ المحاباة والمجاملات والمحسوبيات، فكتب في عهد الشهير لمالك الأشتر: «ثُمَّ اُنْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اِخْتِيَاراً اِخْتِبَاراً وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ اَلْجَوْرِ وَاَلْخِيَانَةِ وتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ اَلتَّجْرِبَةِ وَاَلْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ اَلْبُيُوتَاتِ اَلصَّالِحَةِ وَاَلْقَدَمِ فِي اَلْإِسْلاَمِ اَلْمُتَقَدِّمَةِ فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقاً وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً وَأَقَلُّ فِي اَلْمَطَامِعِ إِشْرَافاً إِشْرَاقاً وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ اَلْأُمُورِ نَظَراً ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ اَلْأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اِسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ»[٣٥].

وقد أسهمت تلك اللوائح إلى بشكلٍ كبير في الحدِّ من تطور الفساد المالي وتحوّله إلى مؤسسة منظمة تهدد بشكل مباشر مسار التنمية الاقتصادية، وتضع اقتصاد الدولة في منعرجات خطيرة، ومسارات غير قابلة للاستمرار، ومن ثمَّ تحول دون تحقيق أهداف التنمية بوصفه سبباً من أسباب ضياعها؛ لأنَّه يؤدي بشكل وآخر

إلى حرمان الأفراد من اتخاذ القرارات المصيرية في صياغة السياسات المالية ووضع الخطط التنموية، الأمر الذي يتسبب في إحداث أزمات اقتصادية من جرّاء السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة[٣٦].

ثم حذر وِلاتَه وعمّاله والقائمين على الأموال من مخالفة تلك اللوائح والقوانين الخاصة في توزيع الثروة، فكتب إلى عامله على اذربيجان يوبخه بقوله: «وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ وَأَنْتَ مُسْتَرْعًى لِمَنْ فَوْقَكَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ[٣٧] فِي رَعِيَّةٍ وَلاَ تُخَاطِرَ إِلاَّ بِوَثِيقَةٍ وَفِي يَدَيْكَ مَالٌ مِنْ مَالِ اَللَّهِ تَعَالَى وَأَنْتَ مِنْ خُزَّانِهِ...»[٣٨].

ثانياً: اعتماد مبدأ العدالة والمساواة في العطاء:

يعدُّ مبدا العدالة والمساواة من المبادئ التي احتلت حيزاً كبيراً ضمن اهتمامات الإمام علي عليه السلام، وشكّلت لديه هاجساً حيّاً سعى إلى تطبيقه بكلِّ قوة وحزم، حتى اصبح هذا المبدأ معلماً بارزاً من معالم سياسته، وهو مبدأٌ مستمدٌ من روح الشريعة، وتعاليم القرآن الكريم لقوله تعالى: {يا أيُّها النّاسُ إنّا خَلَقْناكُم مِن ذكَرٍ وَانثى وَجَعَلْناكم شُعوباً وَقَبائلَ لِتعارَفوا إنَّ أكْرَمَكُم عندَ اللهِ أتقاكُم}[٣٩]، فالناس من منظور إسلامي سواسية، ليس لأحدٍ على أحدٍ من فضلٍ ولا امتياز إلاّ بالتقوى.

وعلى هذا الأساس عمل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على محاربة التمايز بالعطاء، والاثراء غير المشروع الذي كان معمولاً به قبل توليه الحكم، مستهدفاً بذلك العودة بالمجتمع إلى نظام القسمة بالسوية الذي يمثل أساس النظام الاقتصادي في الدولة الإسلامية، وقد أعلن الإمام عليه السلام عن نيَّته تطبيق هذا النظام في حكومته بقوله: «أيها الناس إن آدم لم يلد عبداً ولا أمةً، وإن الناس كلهم أحرار، ولكن الله خول بعضكم بعضاً فمن كان له بلاء فصبر في الخير فلا يمن به على الله عز وجل ألا وقد حضر شيء ونحن مسوُّون فيه بين الأسود والأحمر»[٤٠].

وقد أثارت هذه الخطوة موجة من الاستياء العارم في صفوف بعض الصحابة ممن لا تروق لهم سياسة العدالة والمساواة متذرعين بسبقهم للإسلام، إلاّ أنَّه أبى الرضوخ لرغباتهم، فلم يصانع لا الرؤساء ولا الأمراء، لذا قال ابن ابي الحديد: «أن علياً لم يكن يفضل شريفاً على شريف، ولا عربياً على أعجمي، ولا يصانع الرؤساء وأمراء القبائل، كما يصنع الملوك، ولا يستميل أحداً إلى نفسه «[٤١]،

مبتعداً عن العواطف والمجاملات، مستنداً إلى موازين الحق والعدل والمصالح الاجتماعية التي ترجمها بقوله: «لو كان المال لي لَسوّيتُ بينهم فكيف وإنما المال مال الله، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويُكرّمه في الناس، ويهينه عند الله»[٤٢].

وقد طبَّق هذه السياسة على الشريف والوضيع، وعلى الحرِّ والعبد، فأعطى يوماً لرجلٍ من الأنصار ثلاثة دنانير، ثمَّ أعطى لغلامٍ له مثله، فقال الأنصاري: «يا أمير المؤمنين هذا غلام أعتقته بالأمس تجعلني وإياه سواء على طريقة عطائه، فردَّ عليه الإمام عليه السلام قائلاً: إني نظرت في كتاب الله فلم أجد لولد إسماعيل على ولد إسحاق فضلاً»[٤٣].

وشَمِلتْ عدالته حتى مخالفيه ومعارضيه من أمثال الخوارج، فقال عليه السلام: «لا نمنعهم الفيء ولا نحول بينهم وبين دخول مساجد الله»[٤٤] فلم يمنعهم عطاءهم، ولا عطاء من استهزأ به ونكث بيعته من أمثال عمر بن حريث والسبعة الذين كانوا معه، الذين بايعوا الضب بدلاً من بيعته عليه السلام[٤٥].

ويمكن القول أنَّ هذا النحو من السياسة في جوانبه المالية أفضت إلى وجود حالةٍ من الانفراج بالوضع الاقتصادي على عموم رعيته دون تمييز، هو عينه ما ترمي إلى تحقيقه التنمية المستدامة بوصفه أحد أهم الاستراتيجيات في تطوير النمو الاقتصادي، إذ أنَّه يعالج سلسلة من الاحتياجات البشرية، يأتي في طليعتها الحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، والقضاء على ظاهرة الفقر الذي لا يعني الافتقار إلى المعيشة فحسب، وإنَّما يشمل الجوع وسوء التغذية، وانعدام فرص التعليم، والتفاوت الطبقي، وما إلى ذلك من تداعيات الفقر وآثاره.

ومما ينبغي التنبيه إليه أنّ مبدأ المساواة لا يعني الغاء الاعتبارات الخاصة بكل مهنة، فذلك يُعدُّ مخالفاً للعدالة، إذ ليس من العدالة بشيء أن تعطي للحطاب مثل ما تعطي للطبيب أو المهندس أو القاضي، وهذا ما أشار له الإمام عليه السلام في تصنيفه لطبقات المجتمع بقوله: «وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه»[٤٦]، وهو قولٌ صريح يتضمن الاقرار بتفاوت الكفاءات، وهذا التفاوت سيرافقه تفاوت بالعطاء حتماً، وهذا هو الحدُّ الفاصل بين الشيوعية والإسلام، فالشيوعية لا تُقرُّ بتفاوت الكفاءات إذ أنَّها توعزه إلى ظروف اقتصادية، بخلاف الإسلام الذي

يرجع التفاوت بين الكفاءات إلى عوامل ذاتية.

وعلى هذا الأساس تجري المساواة في مجالات معينة، منها على سبيل المثال: المساواة في مجال الاكتفاء المعيشي، بمعنى أن يعيش الجميع وفق حدود الاكتفاء، فمن كان دخله أقل من انفاقه تتكفل الدولة بدفع فارق دخله ليلتحق بركب المجتمع، ومجال تكافؤ الفرص واستثمارها، ومجال الضمان الاجتماعي، وفي مجالات الحقوق والواجبات وغيرها[٤٧].

ثالثاً: اعتماد مبدأ العطاء على اساس المواطنة:

إنَّ تفعيل مقومات المواطنة الصالحة في نفوس الرعية يُعزِّز الشعور بالانتماء إلى الوطن، ويُحفِّز على البذل والعطاء والانتاج، ويدفع بالإنسان نحو الارتقاء إلى تحمل مسؤولياته تجاه بلده، بوصفها تمثل علاقة تبادلية بين الفرد والدولة من حيث الحقوق والواجبات، لذا يمكن عدَّها مقوم أساس من مقومات التنمية المستدامة؛ لأنَّ الاسهام في تنمية الموارد الطبيعية حقٌّ من حقوق المواطنة؛ بوصفها تعطي للفرد حق المشاركة في الأنشطة الاقتصادية على حدٍّ حقِّه في الأنشطة الاجتماعية، والسياسية.

ويقوم مبدأ المواطنة في الفكر السياسي للإمام علي عليه السلام على أساس أنَّ الناس طبقات وأطياف مختلفة لا يصلح بعضها إلّا بصلاح بعضها الآخر، لذا قال في وصيته لمالك الاشتر: «وأعلم أن الرعيَّة طبقات لا يصلح بعضها إلّا ببعض، «فمنها جنود الله، ... ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمَّة ومُسلِمة النَّاس، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة...»[٤٨]، وهذا النصُّ من أجلى النصوص التي تُؤسِّس إلى عملية التعايش السلمي القائم على أساس التعدُّدية، والتفاوت في الكفاءات، وما ذلك إلّا دليل على أنَّه عليه السلام كان ينطلق من منهج سماوي عادل ينظر الى جميع الأقليات في الدولة الإسلامية من منطلق أنَّهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات[٤٩].

لذا مثَّلت نصوص نهج البلاغة الأساس في تفعيل حقوق الأقليات الدِّينية ليس على مستوى العطاء فحسب، وإنّما على مستوى التعامل على أساس الرحمة والشفقة، قال الإمام عليه السلام: «خَالِطُوا النَّاسَ مُخَالَطَةً إِنْ مِتُّمْ مَعَهَا بَكَوْا عَلَيْكُمْ، وَإِنْ عِشْتُمْ حَنُّوا إِلَيْكُمْ»[٥٠]، ولم تختص وصاياه بالرحمة للمسلمين فقط، وإنَّما كانت شاملة لعموم رعيته بكل اطيافهم

وتوجهاتهم، وقد دَوَّنَ تلك التعليمات في عهده الشهير لمالك الأشتر، فقال له: «واشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أُكلهم فإنَّهم صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق»(٥١)، وقد تجلَّت بهذه السطور انصع صور الإنسانية، حتى أنَّ هذه الرسالة اعتمدت من قبل منظمة الأمم المتحدة بوصفها من الرسائل التي تؤسس للحقوق والواجبات بين الدولة والشعب على اساس المواطنة، وتحفظ حقوق الاقليات بقطع النظر عن معتقداتهم وتوجهاتهم(٥٢).

ومن الشواهد العملية لمضامين هذه الرسالة في تاريخ الإمام علي عليه السلام حُزْنُهُ وَأَلَمَهُ على سَلْبِ النساء الكتابيات على حدِّ حُزْنِهِ وأَلَمِهِ على سَلْبِ النساء المسلمات، وذلك عندما بلغه انّ معاوية أغارَ على الأنبار وسَلَبَ النساء المسلمات والمعاهدات (الكتابيات) فصعد المنبر وقال: «وَهَذَا أَخُو غَامِدٍ قَدْ وَرَدَتْ خَيْلُهُ الْأَنْبَارَ وَقَدْ قَتَلَ حَسَّانَ بْنَ حَسَّانَ الْبَكْرِيَّ وَأَزَالَ خَيْلَكُمْ عَنْ مَسَالِحِهَ وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْأُخْرَى الْمُعَاهِدَةِ فَيَنْتَزِعُ حِجْلَهَا وَقُلُبَهَا وَقَلَائِدَهَا وَرِعَاثَهَا مَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ إِلَّا بِالِاسْتِرْجَاعِ وَالِاسْتِرْحَامِ ... فَلَوْ أَنَّ امْرَأً مُسْلِماً مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسَفاً مَا كَانَ بِهِ مَلُوماً بَلْ كَانَ بِهِ عِنْدِي جَدِيراً «(٥٣)، والمتأمل في هذا النص يلاحظ مبلغ الحزن والأسى الذي يعتملُ في صدر الإمام عليه السلام إلى درجةٍ إعذار من مات كمداً وحزناً وأسفاً لما حلَّ بالنساء المسلمات والمعاهدات.

ويُعدُّ هذا المشهد من المشاهد التي تجلَّت بها انصع صور الإنسانية المستمدة من تعاليم الإسلام، لذا عدَّ الكاتب الأمريكي (ميشيل هاملتون مورغان (مثل هذه المواقف من الإمام علي عليه السلام: انعكاساً صادقا لسلوكيات الخليفة الحميدة المؤطَّرة بفضائل الاخلاق التي أهلَّته للدخول في تاريخ الإنسانية من ابوابه العريضة(٥٤)، بوصفها تؤسس للتعايش على أساس المواطنة، وتمنح الأقليات الدينية ذات الحقوق التي تمنحها للمسلمين.

ومن المشاهد الإنسانية الأخرى في حكومة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنَّ قانون العطاء والضمان الاجتماعي ناظرٌ أيضاً إلى المواطنة الصالحة من دون التفات إلى العقيدة أو القومية أو العرق أو الون، ومن أجلى مصاديق ذلك في سيرته: أنَّه نظر إلى رجل يستعطي الناس

فقال متعجباً: ما هذا، معرباً عن تعجبه من تلك الحالة مع غض الطرف عمن تجسدت به، فقيل له إنّه نصراني كَبُرَ وشاخ ولم يقدر على العمل، فقال الامام عليه السلام: «استعملتموه على شبابه حتى كبر تركتموه[٥٥]، ثم أمر أن يُفرض له عطاؤه من بيت المال.

كما أنَّ القانون الضريبي في حكومة الإمام عليه السلام ناظرٌ هو الآخر إلى مبدأ المواطنة، إذ تُؤخذ الضريبة من عامة المواطنين على حدٍّ سواء، وتبعاً لذلك أوصى لمالك الاشتر بقوله: «ولا تمسنَّ مال أحدٍ من الناس مصلٍّ أو معاهدٍ»[٥٦]، واوصى لزياد بن أبيه بقوله: «استعمل العدل وأحذر العسف والحيف»[٥٧]، ومن أبرز مظاهر العدل المساواة في مقدار الضريبة[٥٨].

ونخلص مما تقدم أنَّ السياسات المالية التي رسمها الإمام علي عليه السلام من حيث البرمجة والتخطيط والتنفيذ أسهمت إلى حدٍّ كبير في تقليل معدلات الفقر، وحققت نوعاً من التوازن بين الانتاج والاستهلاك، وقادت الى العدالة المساواة، فعلى الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية في عهد الإمام عليه السلام إلا أنَّنا يمكن أن ندّعي أنَّ الفقر كاد أن يكون معدوماً بدلالة قوله: «ولَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، ويَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ولَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، ولا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ»[٥٩].

وظاهر قوله: (لعلَّ) يُنبئ بتلاشي الفقر؛ لأنَّ (لعلَّ) كلمة شكٍّ تفيد التوقُّع والترجِّي في الأمر المحبوب، والإشفاق من المكروه[٦٠]، وهذا يعني أنَّه كان يشكُّ بوجود جائع في الحجاز واليمامة، أمّا في الكوفة فلا وجود لهذا الوصف تماماً؛ لأنَّ الإمام عليه السلام كان يعيش نوعاً معيناً من القلق لاحتمال وجود حالة فقر في المناطق البعيدة، وهذا أن دلّ فإنّه يدلُّ على أنَّه كان قاطعاً بعدم وجود الجائع والمحتاج في مركز خلافته؛ وهو ما يؤكده قوله عليه السلام: «ما أصبح بالكوفة أحد إلا ناعماً، وإن أدناهم منزلة ليأكل البُرَّ، ويجلس في الظِّل، ويشرب من ماء الفرات»[٦١].

المبحث الثاني
(التنمية المستدامة في فكر الإمام علي عليه السلام وسبل إيجاد الثروة)

مدخل:

كان لجهود الامام علي عليه السلام الأثرُ الكبير في تصحيح منعرجات الحكم التي مرَّت بها الدولة، فقد طبَّق فيها تعاليم الدين المحمدي الأصيل في مختلف جوانبه لا

سيما الاقتصادية منها، إذ يمكن وصف التجربة الاقتصادية في حكومته بالتجربة الفريدة من نوعها في مسيرة التاريخ الإنساني؛ لأنَّها كانت بمثابة الانتفاضة التي أحدثت نقلة نوعية في واقع المسلمين الاقتصادي، وعادت بالمجتمع الإسلامي إلى مبدأ القسمة بالسوية الذي كان معمولاً به في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ أنَّه استطاع أن يضع منهاجاً اقتصادياً رصيناً قابلاً للتطبيق على الرغم من قصر الفترة التي عاشتها حكومته، ويمكن اجمال أبرز ملامح المنهاج التنموي للإمام عليه السلام بالآتي:

١. محاربة ظاهرة الفقر بصورة علمية وعملية عن طريق الادارة الحكيمة لمختلف موارد الدولة المالية.

٢. الرقابة الفعالة والصارمة على ولاته وعماله وموظفي الخراج والجباة وكتّاب بيت المال، حتى عاد الاقتصاد من الطبقية والفوضى الاقتصادية، الى العدالة والمساواة، واستثمار الثروات.

٣. محاربة التمايز بالعطاء، وغرس روح التكافل الاجتماعي، وإبراز القيم الإنسانية المرتبطة به، الى الحد الذي غاب فيه وصف الفقر، إن لم نقل أنَّه كان معدوماً.

وقد اعتمد عليه السلام في تنفيذ مخططاته التنموية على شحذ الهمم، والدفع بالناس لممارسة دورهم الفاعل في الحياة الاقتصادية، والتركيز على مواضع الضعف والحاجة لدى الناس، وعلى تسخير إمكانيات الدولة ووضعها في خدمة التنمية بمفهومها العام، فأخذ على عاتقه رسم السياسات الكفيلة بتفعيل عوامل التنمية، وسبل إيجاد الثروة، فكان من بين عوامل التنمية، وسبل إيجاد الثروة:

أولاً: الاهتمام باستثمار المشتركات والمشاعات:

ضمنت الشريعة الإسلامية لكل فرد من افراد المجتمع الحق في استثمار المشتركات، مثل مياه البحار والأنهار والعيون والغدران، والطرق، والمراعي العامة، وما إلى ذلك من المشتركات، بهدف تقليص مساحة الفقر، وتوفير فرص العمل لشريحة واسعة من الناس، قال تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً}[٦٢]، بمعنى أنَّ كلَّ ما على الأرض من خيرات هو من نصيب عامة الناس، إما على سبيل الانتفاع والتصرف وهو رأي الشيخ الطوسي[٦٣]، أو على سبيل التملك بأذن الإمام وهو رأي المحقق الحلي[٦٤]، ومع عدم وجود الإمام فيملكها المحي وهو رأي الشهيد

الثاني[٦٥]، مستدِّلين على ذلك بقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «فمن أحيا أرضا من المسلمين فليعمرها وليؤدي خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله من أكل منها، فان تركها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها»[٦٦]. ويجري هذا الحكم على بقية المشتركات كالأنهار والمراعي والمصائد والاسواق، وغيرها مما تعود ملكيتها للناس بصورة عامة، إذ يحق لكل شخص استناداً لهذا الحكم الاستفادة من جميع المشتركات، لذا عليه السلام: «سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحقّ به إلى الليل»[٦٧]، في تأكيدٍ واضح منه على انّ السوق من المشتركات، فلا يترتب على من يتاجر فيه أيَّة التزامات مالية إزاء الدولة.

وقد قال الإمام الصادق واصفاً سياسة جده الإمام علي عليه السلام: «... وكان لا يأخذ على بيوت السوق الكراء»[٦٨]، وهذا يعني أن الأرض وما عليها من الثروات ملك لكل الناس، وتبقى مسؤولية الدولة في حدود تنظيم ملكية الأرض والكنوز والمعادن وغيرها، يقول الدكتور دسوقي ابراهيم: «الدولة في الاقتصاد الإسلامي هي الموجة فقط لهذا الاقتصاد وفقاً لمقاييس معينة اختطتها الشريعة الإسلامية ولا يمكن لها ان تتدخل إلاّ في الحدود وبالقدر الذي تستلزمه هذه المقاييس»[٦٩] الأمر الذي منح مساحة كافية من الحرية لكل فرد في حكومة الإمام علي عليه السلام في التملك والاستثمار، وهذا ما تهدف إلى التنمية المستدامة؛ لأنَّها ليست عمليّة توسع في الجوانب الاقتصادية فحسب، وإنَّما هي أداة فاعلة في النمو الاقتصادي، وآليات توزيع منافعه على مختلف شرائح المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي أن تُفعَّل بوصفها مشروعاً عملياً لحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تواجه المجتمعات البشرية، وتفاقم أزمة السكن.

وقد كان لهذه السياسة أثرها البارز في القضاء على ظاهرة البطالة والغلاء والتضخم والاستئثار بالثروة، فتمليك الأراضي لمن قام بعمارتها واستصلاحها يلقي بظلاله ايجاباً على إيجاد كثيرٍ من فرص العمل، بل ويعمل على حلِّ مشكلة السكن التي تعصف بمجتمعاتنا المعاصرة بحكم استحواذ الدولة على جميع الأراضي بما فيها من معادن وكنوز، إذ لا تسمح بحيازة شيء منها إلا بشروط معقدَّة، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تفشي ظاهرة الفقر والبطالة، وعليه

يمكن أن يقدم هذا القانون الذي أقرَّه الإمام علي عليه السلام مساهمات فاعلة لضمان التقدم التنموي، من منطلق أنَّه يزيد من فرص الاستثمار بما يتوافق والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في ظلِّ سيادة القانون الذي ينظم استغلال الموارد الطبيعية بنحوٍ مستدام يكفل حماية جميع الحقوق الإنسانية على المدى البعيد.

ونستنتج مما تقدم أنَّ البعد الاجتماعي يفرض نفسه بعداً جديداً من ابعاد التنمية، بوصفه باعثاً نحو زيادة كميّات الإنتاج، عن طريق حزمة من المحفزات الاقتصادية يأتي في طليعتها: استملاك الأراضي لمن قام بعمارتها ولو على سبيل حقِّ الاختصاص، وهذا البعد يعمل على تنمية الطاقات البشرية بما فيها من استقرارٍ نفسيٍّ لدى الأجيال، وهو أحد الأهداف المتوخاة للتنمية المستدامة الذي يُعْنى بإتاحة الفرصة لحيازة الأراضي، لا سيما للذين لا يملكون أرضاً، والعمل على تحسين اوضاعهم المعيشية[٧٠]، وهذا عينه ما أسس له الإمام عليه السلام وعمل على تطبيقه، إذ وفَّر مساحات واسعة من الأراضي لمن لا يملكون أرضاً، وأباح حيازة الأماكن المجانية داخل السوق للتجار وأصحاب الصناعات بشكل احدث انفراجاً بالوضع الاقتصادي لعامة الناس.

ثانياً: اعطاء الأولية للتنمية دون الضرائب:

تفرض كثير من الحكومات اشكالاً مختلفةً من الضرائب بهدف رفد ايرادات الدولة، وتغذية خزينتها، كوسيلة من وسائل تطوير انتاجها، مثل الضرائب التي تفرض على الأملاك، والأراضي، والسلع، والتعرفات الجمركية، وغيرها من انواع الضرائب الأخرى[٧١]، وليست ثمَّة ما يمنع من تطبيق النظام الضريبي بشرط أن يأخذ بنظر الاعتبار حالات التفاوت الحاصل في مستويات الدخل لدى الأفراد أو الجماعات، وأن يوظف لخلق بيئة يسودها التكافل الاجتماعي، أما أن تكون جباية الضرائب بهدف تغذية خزينة الدولة من دون الالتفات إلى مستويات الدخول فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحجيم قدرة العاملين والمستثمرين على الإنتاج، ويُسهم بشكل فعّال في زيادة نسبة الفقر والبطالة، ومن ثمَّ تناقص الضرائب التي تستحصلها الدولة من العاملين والمستثمرين.

وقد تنبه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى خطورة هذا الأمر فأعطى الأولوية للتنمية والإنتاج دون النظر إلى الضرائب،

وقد نصَّ على ذلك بوصيَّته لمالك الأشتر عندما ولاّه مصر، فقال فيها: «وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ»(٧٢)، وقد علل عليه السلام تشريعه هذا بتعليل يكشف عن رؤية اقتصادية متوازنة، بقوله: «لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بَالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً»(٧٣)، فاستجلاب الخراج والضرائب من دون استصلاح الأرض وعمارتها يعمل على تثبيط همم المزارعين، وتناقص مستويات الانتاج، وانحسار مساحات الأراضي المستصلحة، وهو ما ينعكس سلباً على تدنٍّي معدلات النمو في القطاع الزراعي، وغيره من القطاعات الرافدة للاقتصاد.

وقد ربط الإمام عليه السلام في هذا الرسالة بين البعد الاقتصاديّ والبعد البيئي وهما من أهم محاور التنمية المستدامة؛ فالعامل البيئي هو الرافد الأساس لمعظم الموارد الطبيعية، الذي ينبغي التعامل معه بطريقة عادلة ومتوازنة تضمن للأجيال الحاضرة نصيبها من الثروة وتمنح الأجيال القادمة القدرة على تلبية احتياجاتها.

وعليه فإنَّ التركيز على جلب الضرائب من دون الاهتمام بالجوانب البيئية يعدُّ اضراراً متعمداً بالتنمية الاقتصادية؛ لأن جباية الضرائب فرع زيادة الانتاج، وعمارة الارض واستصلاحها، وتهيئة البيئات المناسبة والملائمة للإنتاج، وهذا ما نبَّه عليه الإمام علي عليه السلام في رسالة لمالك الأشتر، إذ انَّه يرى أنَّ أهم أسباب تدهور الأوضاع المعيشية لكثير من الناس يرجع إلى النظام الضريبي المجحف، الذي يتمثل بفرض الضرائب على الاستهلاك دون الارباح.

ومما تجدر الاشارة إليه أنّ النظام الضريبي في الاسلام يُفرض على الأرباح، فالخمس والزكاة والخراج كلها ضرائب ربحية وليست استهلاكية، والفرق بين ضريبة الربح وضريبة الاستهلاك فرقٌ شاسعٌ، فضريبة الأرباح ناظرةٌ إلى معدلات الربح والخسارة، بمعنى من لا ربحَ له لا ضريبةَ عليه، بينما ضريبة الاستهلاك تفرض على إجمالي الدخل، وهذا من شأنه أن يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الفرد والجماعة معاً، مثل ضرائب الجمارك، وضرائب الدخل، والعقارات، والعمل، ما إلى ذلك من أشكال الضرائب المتعارفة في وقتنا الحاضر.

ومن هذا المنطلق أوصى الإمام عليه السلام لمالكَ الأشتر بقوله: «فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ

خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِهِ أَمْرُهُمْ، وَلاَ يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِ»[٧٤]، ففي هذه السطور يوصي عليه السلام أن تُؤخذ حالة الأرض بنظر الاعتبار من حيث جفافها أو غرقها؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى ضياع وارداتها، الأمر الذي يوجب إيقاف جباية الضرائب؛ لأن أخذ الضريبة في مثل هكذا ظروف يؤثر بشكل كبير على تكلفة الانتاج، ويدفع بالمزارعين إلى اتخاذ تدابير استثنائية من قبيل تقليل عدد العاملين في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات، فضلاً عن تحملهم أعباء جديدة من تكاليف الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة، وانحسار كبير في فرص العمل.

ثم أوضح عليه السلام: أنّ المرونة في دفع الضرائب تجعل الوالي في موضع الامتنان والتفضل، وهذا من شأنه أن يجلب عليه محبة الرعية إلى درجةٍ ما لو حدث معه أمرٌ وعوَّل به عليهم لاحتملوه عنه لسبق تفضُّله عليهم، لذا قال: «مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ، وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدتَهم مِنْ فَضْلِكَ عَلَيْهِمْ فِي رِفْقِكَ بِهِمْ، فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ؛ فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، فأراد عليه السلام بهذه الوصية أن يُفَعِّل عوامل المودة والمحبة والاحترام بين الحاكم والرعية عن طريق سياسة الرفق واللين بما لهذه الأجواء من انعكاسات ايجابية على أمنهم الغذائي والمعيشي، إذ فقال: «فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلاَةِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ»[٧٥].

وتأسيساً على ذلك يمكن القول: أنَّ الإمام علي عليه السلام يعدُّ أبرز اقتصادي عرفته البشرية على طول مسيرتها، فبالإضافة إلى اهتمامه بالقطاع الزراعي بوصفه المصدر الأساس للاقتصاد المستدام آنذاك نجد في سياسته اهتماماً كبيراً في مجالات اقتصادية أخرى، مثل مجالات الرعي، إذ عمد إلى تغيير طريقته من الرعي في البادية إلى الرعي داخل الحقول والمزارع والبيوت عن طريق التحفيز على تربية الماشية، فقال: «من كانت في منزلة شاة قدست عليه الملائكة في كل يوم مرة، ومن كانت عنده اثنتان قدست عليه الملائكة في كل يوم مرتين، وكذلك في الثلاثة، ويقول الله: بورك فيكم»[٧٦]، فيعطي لهذا المجال بعداً إيمانياً يتمثل بتقديس الملائكة؛ ليحافظ على الثروة

الحيوانية من الانقراض بفعل التقدم الحاصل في حياة المسلمين نتيجة توسع الدولة الإسلامية.

أمَّا في مجال التجارة والصناعة فقد جاء في وصيته لمالك الاشتر: «ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالْمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ، وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وبحرك وسهلك وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لاَ يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلاَ يَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لاَ تُخَافُ بَائِقَتُهُ وَصُلْحٌ لاَ تُخْشَى غَائِلَتُهُ»[٧٧]، الأمر الذي يظهر اهتمامه بشريحة التجار وأصحاب الصناعات لأهمية هذين القطاعين في رفد اقتصاد الدولة وإن لم يكن لهما دور فاعل في الاقتصاد يومذاك، إلاّ أنَّ الإمام عليه السلام وبحسب استشرافه للمستقبل يُدرك أنَّ لهذين البعدين أثرٌ كبير في تنمية الاقتصاد ولو على المدى البعيد، وقد أثبتت الأيام صحة نظرية الإمام عليه السلام، «فلم يمضي وقت طويل حتى اصبحت الصناعة رائدة النشطة الاقتصادية، بل أنَّ تقدم أو تأخر أي دولة يقاس بمعدلات الناتج الصناعي فيها»[٧٨]، وانعكست على معدلات الانتاج في القطاعات الأخرى، والأكثر من هذا كلِّه أنَّ نسب الانتاج في القطاع الزراعي ازدادت إلى اضعاف مضاعفة بفعل الآلة والمكننة[٧٩].

من هذا المنطلق كان يوصي واليه على مصر برعاية شؤون اصحاب التجارة والصناعة لأنَّ أمرهما واحد نظراً لتداخلهما في كثير من الحيثيات، فالتاجر هو من يبيع المواد المصنعة سواء في مكانها أو عن طريق نقلها إلى البلاد البعيدة، لذا عبَّر عنهم بـ «جُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وبحرك وسهلك وَجَبَلِكَ»، وهذا يقتضي تعرضهم لمخاطر الطريق الأمر الذي يحتم على الوالي أن يتفقدهم ويقف بنفسه على مشاكلهم، فقال: «وَتَفَقَّدْ أمورهم بحضرتك وَفِي حَوَاشِي بِلاَدِكَ»، فضلاً عن ذلك فإنَّ فيم من تشُحُّ نفسه فيحتكر البضاع ويلحق ضرراً بعامة الناس، فيتوجب مراقبته ونصحه، أو عقوبته في حال الاصرار وعدم الارتداع، لذا قال: «وَاعْلَمْ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَاب مضرة للعامة، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلاَةِ، فَامْنَعْ مِنَ الاحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ k مَنَعَ مِنْهُ»[٨٠].

وإذا ألقينا نظرةً فاحصة على معظم الارشادات والوصايا الواردة في كلام الإمام

أمير المؤمنين عليه السلام لوجدنا أنَّها عبارة عن أهداف وبرامج ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة، إذ يجد الناظر في نصوص نهج البلاغة اهتماماً واضحاً من الإمام عليه السلام بمختلف الجوانب ذات العلاقة المباشرة بالاقتصاد المستدام بكافة ابعاده واهدافه.

ثالثاً: ترشيد الانفاق وتقنين الاستهلاك:

تُعدُّ عملية ترشيد الانفاق أحد الوسائل التي تعتمدها كثير من الأنظمة المعاصرة لغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية، عن طريق استثمار النفقات الفائضة في القطاعات المنتجة التي تسهم في بناء اقتصاد متوازن بعيد عن استنزاف الموارد الطبيعية التي تلحق الضرر بقدرة الأجيال اللاحقة على سدِّ احتياجاتها، بوصفه أحد العوامل المهمة في تطوير البرامج التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وإذا كانت التنمية المستدامة تعني الاستفادة من مختلف الموارد الطبيعية بشرط عدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، فإن قانون (ترشيد الإنفاق) الذي أقرَّه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يُعدُّ من أهم أسس سلامة الاقتصاد، ووسائل التنمية المستدامة، وهو ما يعكس حرصه على وضع القوانين اللازمة التي تحول دون التفريط بثروات البلاد بُغية استدامتها، وعدم هدرها، لئلا تتأثر بذلك الاجيال اللاحقة، فإذا القينا نظرة على قانون ترشيد الإنفاق في حكومة الإمام علي عليه السلام فسوف نقف بعض الأمثلة والنماذج التي تكشف حرصه على أمور قد لا تبدو ذات قيمية في نظر كثير من الناس؛ لقلتها ولعدم الالتفات إليها، إلّا أنّها من منظوره الخاص تشكل بمجموعها ميزانية ضخمة يجب توظيفها في تنشيط الاقتصاد، ورفع غائلة الجوع عن الفقراء والمعوزين والمعدمين من الناس.

ومن الأمثلة على ذلك في سياسة الترشيد التي أقرها الإمام عليه السلام اصداره مجموعة من التعليمات إلى عماله وولاته بأن يقاربوا بين السطور في كتابة التقارير والرسائل التي يرفعونها إلى مقرِّ الخلافة الإسلامية، وأن لا يعرِّضوا رأس القلم حتى لا يستوعب مساحة كبيرة من القراطيس، ولا يحمل كمية كبيرة من الحبر، فقال: «أدقوا أقلامكم وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عني فضولكم، واقصدوا قصد المعاني، وإياكم والاكثار, فان أموال المسلمين لا تحتمل الاضرار»[٨١].

ويُعدُّ هذا النص من النصوص العجيبة في نهج البلاغة، فهو يتضمن معاني جليلة يأتي في صدارتها: تنظيم وقت الولاة والعمال والموظفين في مجالات الحكم كافة، فالإمام عليه السلام يرى أنَّ الوقت ثروة يجب أن تنفق في القضايا ذات المساس المباشر بالصالح العام، وأن لا يهدر في الثرثرة والاسهاب والكلام الزائد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى أنَّ العدالة لا تقتصر على المساواة في توزيع المال وإنَّما تشمل العدالة في النفقات ذات الصلة المباشرة بالعمل، مثل استعمال الورق، والقراطيس، والحبر، وبقية المستلزمات الأخرى، إذ ينبغي أن يستعمل بحدود الحاجة فحسب، لذلك اصدر تعليماته لولاته أن يتوخوا قصد المعاني بشكل موجز، فقال: «واحذفوا عني فضولكم، واقصدوا قصد المعاني، وإياكم والاكثار». ومن النماذج الأخرى في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه كان ليلة في بيت المال إذ دخل عليه طلحة والزبير فأطفأ السراج الذي كان يستنير به لقسمة بيت المال واحضر سراجاً غيره، ولمّا سألاه عن سرِّ ذلك، قال: «كان زيته من بيت المال، لا ينبغي أن نصاحبكم في ضوئه»[٨٢].

ولك أن تقارن بين ترشيد الإنفاق في حكومة الإمام علي عليه السلام وترشيد الانفاق في غيرها من الحكومات لينكشف لك الفارق بين الاتجاهين، فترشيد الانفاق في كثير من الأنظمة يتجه نحو تقليص الخدمات في مجالات الحياة كافة، من التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وغيرها، وهو ما ينعكس سلباً على حياة الفرد والجماعة، ويُحمِّل المواطن تكاليف باهظة تؤثر بشكل مباشر على دخله، فضلاً عن تأثيرها على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

أمّا ترشيد الاستهلاك في الفكر السياسي للإمام علي عليه السلام يأخذ بنظر الاعتبار حاجات الناس ومصالحهم بالدرجة الأساس، ويتجه نحو توظيف فوائد الترشيد في مجالات إنسانية بحته، فمثلاً: من كان دخله أقل من مستوى انفاقه السنوي فالفارق يأخذه من بيت مال المسلمين[٨٣]، لذا كتب إلى واليه على مكة يقول له: «وانظر إلى ما اجتمع عندك من مال الله فاصرفه إلى من قبلك من ذوي العيال والمجاعة مصيباً به مواضع الفاقة والخلات»[٨٤]، أمَّا في عهده لمالك الأشتر فيقول: «ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى[٨٥]، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً[٨٦]، فالملاحظ في هذه الرسائل أنّها تستهدف ردم الهوَّة

بين الدخل والاستهلاك لتضييق فجوة التفاوت المعيشي، وليتمكن الفقراء من الالتحاق بركب المجتمع، وهذا عينه ما تستهدفه التنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ ببعديها الاقتصادي والاجتماعي القائمين أساس توفير سُبل العيش الكريم الذي يحفظ كرامة الأنسان ويضمن له رفاهيته.

رابعاً: خلق البيئات الاقتصادية المتوازنة: يعدُّ خلق البيئات الاقتصادية المتوازنة من أبرز وسائل التنمية الاقتصادية؛ إذ أنَّه يعمل على خلق مناخات ملائمة لاستغلال الثروات بشكل منتظم، ويوفر سبل العيش الكريم في كلِّ أرجاء البلاد، فالتنمية المستدامة تقوم على أساس الترابط ما بين ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فعلى اعتبار الترابط ما بين البعد البيئي والاجتماعي، ينبغي للبيئة أن تكون ضامنةً لجودة المعيشة، بمعنى أنَّ عليها توفير السكن المناسب، والعمل اللائق، إلى جانب الغذاء والماء الصالح للشرب، وغير ذلك مما هو في ضمن هذا الاطار[٨٧]، وبناءً على الترابط ما بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي يتوجب أن يقدم الاقتصاد المستدام خدمات تمتاز بالجودة العالية، إلى جانب التوزيع العادل للثروات.

فاختلال التوازن الاقتصادي بين إمارات الدولة الواحدة يؤدي إلى شيوع ظاهرة الفقر، فمثلاً: لو أنَّ الدولة اهتمت بالمدن دون الأرياف والمناطق النائية فإنَّ ذلك يؤدي إلى نزوح الخبرات الاقتصادية من الأرياف إلى المدن بحثاً عن العيش الكريم، وعن فرص العمل اللائق، التي قد تكون في أحيان كثيرة خارجة عن تخصصاتهم، ولا شكَّ أن مثل هذا الفعل يكون له نتائج سلبية على اقتصاد الدولة، ومن ثمَّ زيادة نسبة الفقر والبطالة في القرى والأرياف، فضلاً عن التخلف الثقافي والمعرفي الذي تخلفه هجرة العقول، وتبعاً لذلك فإنَّ عملية التوازن السكاني تحظى بأهمية كبيرة في اطار السياسات التنموية المعاصرة؛ لأنَّ الكثافة والتمركز السكاني في المدن يرفع من مستويات التلوث البيئي بنسبةٍ تؤثر سلباً على الإنسان، لذا كان من ابرز اهتمامات التنمية المستدامة النهوض بواقع الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن[٨٨].

ويمكننا القول أنَّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أول من دعا لإيجاد بيئة متوازنة بين الأرياف والمدن، ويظهر ذلك من وصيته لمالك الأشتر، إذ قال فيها: «فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى وكلٌّ قد

استرعيت حقه»[٨٩]، أي أنك مسؤول عن حقِّ القاطن في الريف وهو الأقصى بحسب تعبير الإمام عليه السلام، وحقِّ القاطن في المدينة وهو الأدنى، الأمر الذي يعني أنَّ الفرد من سكَّان الأرياف إذا استوفى حقه أُسوة بغيرة من سكان المدن تَهيَّأت لهم سُبل العيش الكريم وغادرت ذهنه فكرة النزوح إلى من الريف إلى المدنية، وهذا أحد الأهداف المهمة للتنمية المستدامة التي تستهدفها بوساطة التخطيط والتنفيذ للسياسات التنموية.

فضلاً عن ذلك أنَّ الإمام علي عليه السلام كان يتعامل مع المـوارد الطبيعية على أنَّها موارد محدودة ينبغي الحيلولة دون استنزافها أو التفريط بها كي تغطي حاجة الأجيال اللاحقة، لذا قال في عهده الشهير لمالك الأشتر: «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله»[٩٠]، وهنا يشير عليه السلام إلى مختلف ابعاد التنمية المستدامة، فأشار إلى البعد الاقتصادي عبر تفقد أمر الخراج بإتباع السياسات العادلة في توزيعه بما يضمن صلاحه، إذ مازج بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي بقوله: «فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم»، أي أنَّ صلاح الاقتصاد ينعكس على صلاح الحاضر والغائب معاً، كما أنَّه أشار إلى البعد البيئي بقوله: «لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله»، بمعنى أنَّ حاجات الناس كلها مرهونة بصلاح الموارد البيئة بحكم العلاقة التبادلية بين البيئة والاقتصاد.

وعليه فالعمل على تحسين الظروف البيئية وتضييق الفجوة الحضارية بين الأرياف والمدن يعدُّ من أهم أبعاد التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد، بوصفه يقوم على أساس العدالة والتوازن في توزيع الاستثمارات، إذ «أن التخطيط الحضري لا يعني فقط المدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري»[٩١].

خامساً: تكريس مبدأ المساءلة والرقابة الإدارية:

تمثل الإدارة مقوم أساس من مقومات التطور والنجاح في المجالات كافة، بوصفها أداة فاعلة في بلوغ الغايات وتحقيق الأهداف بحسب صلاحيات تُحددها الجهات المسؤولة، وبما أنّها مسؤولة أمام الجهات المخوِّلة فهي ملتزمة إذن بتقديم إجابات شافية ووافية للجهات الرقابية عن كل ما يتعلق

بوفائها بالتزاماتها، وهو ما يعبر عنه بقانون (المساءلة) الذي يعني: «مدى تحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية»[٩٢]، ذات الصلة بالموارد التي وضعت تحت تصرفهم.

ومن هذا المنطلق كان لا بدَّ أن يبرز هذا المبدأ في حكومة الإمام عليه السلام، بوصفه الجهة المسؤولة عن منح الصلاحيات الإدارية لولاة الأمصار الإسلامية كافة، ويمكن القول: إنَّ أول من كرَّس مبدأ المساءلة والرقابة الإدارية في الإسلام الإمام أمير المؤمنين A، إذ كانت المساءلة عنده قضية متزايدة الأهمية تجاه ولاته وعماله، ومن يعمل تحت إمرتهم، فكان يأمر بوضع العيون والجواسيس على موظفي الخراج والحقوق، فقد جاء في عهده لمالك الأشتر قوله: «ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية، وتحفظ من الأعوان فإنْ أحدٌ منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهداً فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة وقلدته عار التهمة»[٩٣].

وتنبع أهمية تفعيل هذا المبدأ في الفكر السياسي للإمام علي عليه السلام من منطلق منع الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ مقدرات الناس، لذا كان يراقب ولاته وعمّاله عن كثب، ويُمعن في محاسبتهم، فإن وَجَدَ على أحدٍ منهم خيانة سارع إلى عزله، وصادر ما اختلسه من مال، وشهَّر به بين الناس، ويمكننا رصد بعض الأمثلة والشواهد الحية من تطبيقات هذا القانون في حكومة الإمام عليه السلام:

منها على سبيل المثال: لمّا بلغه أنَّ بعضَ عمّاله استأثر بشيء من أموال المسلمين، فكتب إليه قائلاً: «أمّا بعدُ فقد بلغني عنك أمراً إن كنتَ فعلته فقد أسخطت ربّك، وعصيت إمامك، وأخزيت أمانتك، بلغني أنّك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك، فارفع إليّ حسابك، واعلم أنّ حساب الله أعظم من حساب الناس»[٩٤]، الأمر الذي يظهر حرص الإمام عليه السلام على تفعيل هذا القانون، وهو ما يعرف اليوم بقانون (من أين لك هذا).

ومنها ما كتبه عليه السلام لزياد بن أبيه يحذّره من الخيانة، وقد جاء في كتابه:" وإنّي أُقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني

أنّك خنت من فيء المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدنّ عليك شدّة تدعك قليل الوفر ثقيل الظهر، ضئيل الأمر»[٩٥]، وهذا الكتاب من الكتب شديدة اللهجة التي تكشف حرص الإمام عليه السلام على تطبيق أعلى معايير الشفافية والنزاهة في الأداء الوظيفي للوصول إلى مستوى الكفاءة، وما إلى ذلك من الشواهد التي تكشف أهمية المساءلة والرقابة كمبدأ يحكم سلوك الموظفين.

ولعلَّ خطبه ومواعظه ووصاياه في كتاب نهج البلاغة حافلة بهذا المعنى، تؤدي بمجموعها حقيقة مفادها: أنّ على الحاكم أن يطَّلع بمسؤولياته تجاه رعيَّته، من توفير العيش الكريم، والمحافظة على أمنهم الغذائي والاقتصادي، وتحديث عناصر الانتاج؛ لئلا يستنزفها الاستهلاك المستمر، ومحاربة كافة الأساليب التي تؤدي لتحطيم البنية الاقتصادية بالمقدار الذي يكفل ديمومة الانتاج، وقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وهو ما يعرف اليوم بمصطلح التنمية المستدامة الذي توجد كثير من تطبيقاته في كتاب نهج البلاغة للإمام امير المؤمنين عليه السلام.

الخاتمة

في خاتمة المطاف يجد الباحث أنَّ البعد الاقتصادي اخذ نصيبه من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، في نهج البلاغة، وأحتلَّ حيزاً كبيراً من اهتماماته تجسدت في مراسلاته ووصاياه لولاته وعماله على الامصار الاسلامية تضمنت مجموعة من التعاليم والأفكار في مختلف الانشطة الاقتصادية اسهمت بشكل كبير في تحجيم دور الفقر، وتضييق مساحة التفاوت الطبقي بين الناس، وقد خلص الباحث من دراسة موضوع: (التنمية المستدامة في نهج البلاغة وابعادها الاقتصادية والاجتماعية) إلى جملة من النتائج:

١. توصل الباحث إلى أنّ التجربة الاقتصادية للإمام عليه السلام كانت تجربةً فريدةً من نوعها في مسيرة التاريخ الإنساني برمته؛ لأنَّها كانت بمثابة الانتفاضة التي أحدثت نقلة نوعية في واقع المسلمين الاقتصادي، وعادت بالمجتمع الإسلامي إلى مبدأ القسمة بالسوية الذي كان معمولاً به في زمن النبي عليه السلام.

٢. تبين للباحث أنّ وصف الفقر في حكومة الإمام علي عليه السلام كاد أن يكون معدوماً على الرغم من اتساع الرقعة

الجغرافية للدولة الإسلامية في عهده، إن لم نقل أنَّه معدومٌ فعلاً.

٣. وجد الباحث أنَّ بعضاً من نصوص نهج البلاغة ذات بعد اقتصادي ينسجم تماماً مع ابعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

٤. تبين للباحث أنَّ كثيراً من نصوص نهج البلاغة عملت على تفعيل حقوق الأقليات الدِّينية ليس على مستوى العطاء فحسب، وإنّما على مستوى التعامل على أساس الرحمة والشفقة.

٥. اتضح للباحث أنّ السياسة المالية التي اتبعها الإمام علي عليه السلام كانت ذات آليات متطورة، اسهمت إلى حدٍّ كبير في تنمية الموارد الطبيعة للدولة الإسلامية.

٦. انكشف للباحث أنّ مبدا العدالة والمساواة الذي رفعه الإمام امير المؤمنين عليه السلام كشعار في سياسته لا يعني الغاء الاعتبارات الخاصة بكل مهنة.

٧. تبين للباحث أنَّ الإمام عليه السلام يقرُّ بتفاوت الكفاءات بين الناس بوصفها تعود إلى عوامل ذاتية، وهذا التفاوت يرافقه تفاوت في العطاء أيضاً وهو عين العدالة التي أسسها لها في حكومته، والحدُّ الفاصل بين الشيوعية والإسلام.

الهوامش:

١- ظ: لسان العرب، ابن منظور،١٥/ ٣٤١.

٢- ظ: المصدر نفسه، ٣٤١/١٥.

٣- ظ: المصدر نفسه، ١٥، ٣٤١.

٤- ظ: تاج العروس، الزبيدي، ١٦/ ٢٥٢.

٥- ظ: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ٤، ١١٤

٦- هود، ١٠٨.

٧- الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي، ٣٤/١١.

٨- كتاب العين، الفراهيدي، ١٢/٦.

٩- هود، ١٠٦، ١٠٧.

١٠- التنمية المستدامة/ مفهومها/ ابعادها/ مؤشراتها، مدحت ابو النصر/ ياسمين مدحت محمد، ٦٦.

١١- المصدر نفسه، ٦٦، ٦٧.

١٢- ظ: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، أحمد جابر بدران، ٦٩.

١٣- ظ: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، أحمد جابر بدران، ٦٩.

١٤- ظ: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، أحمد جابر بدران،٧٠، ظ: فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة، الطيب طيبي/ عيسى حجاب، ٠٨

١٥- ظ: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، أحمد جابر بدران، ٧١.

١٦- ظ: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، محمد الناصر مشري، ٥٤.

١٧- ظ: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق

التنمية المستدامة، الطاهر خامرة، ٣٦.

١٨- ظ: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ٢٦/١، ظ: استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة: حميدة رابح، ٢٠، ٢١.

() دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، محمد الناصر مشري، ٥٥.

١٩- ظ: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، الطاهر خامرة، ٣٦.

٢٠- الفرقان، ٦٧.

٢١- الفرقان، ٦٧.

٢٢- الاسراء، ٢٦.

٢٣- ظ: الآية (٤١) من سورة الانفال، والآية (٧) من سورة الحشر.

٢٤- مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ٤٩١/٢.

٢٥- القاموس المحيط، الفيروز ابادي، ٣٢٠/١.

٢٦- معجم اوكسفورد الإنكليزي، شبكة الإنترنت، تحت عنوان:(htpp://oxforddic-tionaries.com) .

٢٧- ظ: الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ابن حمزة الطوسي، ٢٧، ظ: دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري، الإيرواني، ٢/ ١٣٥ - ١٣٦.

٢٨- البقرة، ٣٠.

٢٩- الرعد، ٢٧.

٣٠- ميزان الحكمة، الريشهري، ٢٤٢٠/٣.

٣١- ميزان الحكمة، الريشهري، ٢٤٢٠/٣.

٣٢- نهج البلاغة، محمد عبده، ٤٦/١، وسائل الشيعة، العاملي، ٦٦/١٢.

٣٣- نهج البلاغة، محمد عبده، ١٩/٣.

٣٤- نهج البلاغة، محمد عبده، ٧٠/٣.

٣٥- نهج البلاغة، محمد عبده، ٩٥/٣.

٣٦- ظ: الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، نور أحمد، ١٢٧.

٣٧- بمعنى تتصرف.

٣٨- نهج البلاغة، محمد عبده، ٦/٣.

٣٩- الحجرات، ١٣.

٤٠- الكافي، الكليني، ٨/ ٦٩.

٤١- شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد، ٢ / ١٩٧ ـــــ ١٩٨ .

٤٢- نهج البلاغة، محمد عبده، ٧/٢.

٤٣- المصدر نفسه، ٩٦/٨.

٤٤- نهج السعادة، باقر المحمودي، ٣٣٩/٢.

٤٥- ظ: بحار الأنوار، المجلسي، ٤١/ ٢٨٦.

٤٦- نهج البلاغة، محمد عبدة، ٨٩/٣.

٤٧- ظ: الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، محسن باقر الموسوي ، ٧٥، ٧٦.

٤٨- نهج البلاغة، محمد عبدة، ٨٩/٣.

٤٩- ظ: حقوق أهل الذمة، ابو الاعلى المودودي، ١٧.

٥٠- نهج البلاغة، محمد عبده، ٤/٤.

٥١- المصدر نفسه، ٦٩/١.

٥٢- ظ: بحوث معاصرة في الساحة الدولية الشيخ محمّد السند، ٣٦٤

٥٣- المصدر نفسه، ٦٨/١.

٥٤- ظ: التاريخ الضائع، ميشيل هاملتون

مورغان، مكتبة الكونغرس الأمريكي، واشنطن، ٢٠٠٧.

٥٥- ظ: وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١١/ ٤٩.

٥٦- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٨١.

٥٧- نهج البلاغة، محمد عبده، ١٠٩/٤.

٥٨- ظ: الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، محسن باقر الموسوي، ١٠٢.

٥٩- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٧١.

٦٠- ظ: لسان العرب، ابن منظور، ١١/ ٦٠٧.

٦١- بحار الأنوار، المجلسي، ٤٠/ ٣٢٧، كنز العمال، المتقي الهندي، ١٤/ ١٧٢.

٦٢- البقرة، ٢٩.

٦٣- ظ: المبسوط، الطوسي، ٢٩/٢.

٦٤- ظ: شرائع الاسلام، المحقق الحلي، ٧٩٢/٤.

٦٥- الروضة البهية، الشهيد الثاني، ٢٠٣/٢.

٦٦- الكافي، الكليني، ٥/ ٢٧٩.

٦٧- الكافي، الكليني، ٣/ ٦٢٦.

٦٨- الكافي، الكليني، ٣/ ٦٢٦.

٦٩- الاقتصاد الاسلامي/ ابراهيم دسوقي اباضة، ١٠٣.

٧٠- ظ: أبعاد التنمية المستدامة، عبد السلام أديب، شبكة الانترنت، ((www.aosfoc.org/wp.

٧١- اصول علم المالية العامة والتشريع المالي، محمد عبد الله العربي، ١/ ١٩٣ .

٧٢- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٩٦.

٧٣- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٩٦.

٧٤- نهج البلاغة، محمد عبده، ٩٧/٣.

٧٥- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٩٦.

٧٦- المحاسن، البرقي، ٦٤٣/٢.

٧٧- المصدر نفسه، ٣، ٩٦.

٧٨- الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، محسن باقر الموسوي، ٣٩.

٧٩- المصدر نفسه، ٣٩.

٨٠- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ١٠٠.

٨١- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣ / ٢٢٨.

٨٢- الخصال، الصدوق، ٣١٠.

٨٣- ظ: الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، محسن باقر الموسوي، ٧٦.

٨٤- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ١٢٨.

٨٥- يقصد بالبؤسى شدّة الفقر، والزمنى بفتح الزاي من الزمانة وهي العاهةٌ، ظ: نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ١٢٨.

٨٦- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ١٠٠.

٨٧- ظ: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، هاجر سلاطن، ٨.

٨٨- دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ٥٥، ٥٦.

٨٩- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٩٦.

٩٠- المصدر نفسه، ٣/ ٩٦.

٩١- مجلة التخطيط العمراني، بحث تحت عنوان: التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، أمير حسن عبد الله محمد، ١١/١.

٩٢- مهارات إدارة الأداء، محمد هلال، ٦٣.

٩٣- نهج البلاغة، محمد عبده، ٣/ ٩٦.

٩٤- المصدر نفسه، ٣/ ٦٤.

٩٥- المصدر نفسه، ٣/ ١٩.

المصادر المراجع

❖ القرآن الكريم.

١. الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، نور أحمد، مكتبة الاسرة، القاهرة ،٢٠٠٤م.

٢. اصول علم المالية العامة والتشريع المالي، محمد عبد الله العربي، مطابع رمسيس الاسكندرية، ط/٢، ١٩٥٣م.

٣. بحار الأنوار، الشيخ محمد باقر المجلسي (ت١١١١ه)، مؤسسة الوفاء، بيروت ــ لبنان، ١٤٠٣ه ــ ١٩٨٣م.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، (ت٢٠٥ه)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر بيروت ، ط/١، ١٤١٤ه ـــ ١٩٩٤م.

٥. التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، أحمد جابر بدران، الناشر: المؤلف، القاهرة، ط/١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٦. التنمية المستدامة/ مفهومها/ ابعادها/ مؤشراتها، مدحت ابو النصر/ ياسمين مدحت محمد، المجموعة العربية للنشر، ط/١، القاهرة، ٢٠١٧م.

٧. حقوق أهل الذمة، ابو الأعلى المودودي (ت ١٣٩٩ه)، دار المختار، ١٩٨٠م.

٨. دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري، محمد باقر الإيرواني، دار ومكتبة الجوادين،٢٠٠٦م.

٩. الخصال، الصدوق

١٠. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الجبعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني (ت ٧٨٦ه)، تحقيق وتعليق: السيد محمد كلانتر، انتشارات داوري، قم، ط/١، ١٣٨٦ه.

١١. شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام، ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت ه)، تحقيق: صادق الشيرازي، مؤسسة الوفاء، بيروت ــ لبنان، ط/٢، ١٤٠٣م ــ ١٩٨٣م.

١٢. شرح نهج البلاغة، أبن أبي الحديد عز الدين أبو حامد بن عبد الحميد بن هبة الله المدائني (ت٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة ، عيسى التابي الحلبي، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.

١٣. الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، محسن باقر الموسوي، دار الهادي، ط/١، ١٤٢٢ه ــ ٢٠٠٢م.

١٤. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة ـــــ مصر، ط/٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٥. الاقتصاد الاسلامي/ مقوماته/ ابراهيم دسوقي اباضة، دار الرسالة، بيروت (د ت).

١٦. الكافي، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت٣٢٩ه)، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط/٥، ١٣٦٣ش.

١٧. كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠ه)، تحقيق: مهدي المخزومي، ابراهيم السامرائي، ط/٢، ١٤٠٩ه.

١٨. كنز العمال، علاء الدين علي بن حسام

الدين المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: صفوة السقا، ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٩م.
١٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور، (ت٧١١هـ)، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت ـــ لبنان، ط/٣، ١٤١٣هـ ـــ ١٩٩٣م.
٢٠. المبسوط، ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت٤٦٠هـ)، صححه وعلق عليه السيد: محمد تقي الكشفي، المكتبة الجعفرية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، (د ت).
٢١. مفردات غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت٥٠٢هـ)، ط/٢، ١٤٠٤هـ.
٢٢. مهارات إدارة الأداء، محمد هلال، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ط/١، ١٩٩٩م.
٢٣. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، تحقيق: دار الحديث، ط/١، ١٤١٦هـ.
٢٤. الميزان في تفسير القرآن، العلامة محمد حسين الطباطبائي، (ت١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (د ت).
٢٥. نهج البلاغة، مجموع خطب الامام علي عليه السلام جمع الشريف الرضي، تحقيق وشرح، محمد عبده، دار الذخائر، قم ـــ ايران، ١٤١٢هـ ـــ ١٣٧٠ ش.
٢٦. نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، باقر المحمودي، مؤسسه الطباعة والنشر، طهران، (د ت).
٢٧. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء لتراث، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة، قم المقدسة، ط/٢، ١٤١٤هـ.
٢٨. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ابو جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بأبي حمزة (ق٦هـ)، تحقيق: محمد علي الحسون، منشورات: آية الله المرعشي النجفي، قم، ط/١، ١٤٠٨هـ.

الرسائل والأطاريح:

١. استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة/ دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والصينية، حميدة رابح، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس ـــ سطيف، ٢٠١١م.
٢. دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة/ دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ حالة ولاية تبسة، محمد الناصر مشري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس ـــ سطيف، ٢٠١١م.
٣. سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدام، هـاجر سلاطن، رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس ـــ سطيف، الجزائر الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤م.
٤. المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق

التنمية المستدامة/ حالة سوناطراك، الطاهر خامرة، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ـــــ ورقلة، ٢٠٠٧م.

الدوريات:

١. مجلة التخطيط العمراني، بحث تحت عنوان: التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، د. أمير حسن عبد الله محمد، الناشر المركز الديمقراطي العربي ألمانيا ـــ برلين، العدد الأول، ايلول، ٢٠١٩م.

المؤتمرات:

١. فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الطيب طيبي/ وعيسى حجاب، المسيلة ـــ الجزائر، ٢٠٠٩/١١/١٠م.

٢. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) ريو دي جانيرو, البرازيل، للفترة من ٣ ـــ ١٤ حزيران، ١٩٩٢م.

شبكة الانترنت:

١. أبعاد التنمية المستدامة، عبد السلام أديب، بحث منشور على شبكة الانترنت (/ www.aosfoc.org).

٢. معجم اوكسفورد الإنكليزي، شبكة الإنترنت، (htpp://oxforddictionaries.com).